

Distr.
GENERAL

A/49/323/Add.2
28 September 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والأربعون
البند ١٣٦ من جدول الأعمال

عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي

تقرير الأمين العام

إضافة

المحتويات

الصفحة

٢	ثانيا - عرض تحليلي للردود الواردة من الدول والمنظمات الدولية
٢	باء - تشجيع وسائل وطرق تسوية المنازعات بين الدول بالطرق السلمية، بما فيها اللجوء الى محكمة العدل الدولية، وإيلاؤها الاحترام الكامل
٢	١ - الاقتراحات المقدمة من الدول من أجل تشجيع وسائل وطرق تسوية المنازعات بين الدول بالطرق السلمية
٢	جيم - تشجيع التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه
٢	دال - تشجيع تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه
٢	٢ - تشجيع تدريس القانون الدولي للطلاب والمدرسين بالمدارس ومراحل التعليم العالي، والتعاون الدولي لهذا الغرض
٣	٣ - تنظيم حلقات دراسية وندوات لخبراء القانون الدولي على الصعيدين الدولي والإقليمي والاشتراك فيها
٣	٥ - نشر ممارسات الدول والمنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية في ميدان القانون الدولي
٣	٦ - نشر الدول والمنظمات الدولية للصكوك القانونية الدولية والدراسات القانونية
٤	٧ - نشر أحكام وفتاوى المحاكم والهيئات القضائية الدولية وموجزها على نطاق أوسع

ثانيا - عرض تحليلي للردود الواردة من الدول والمنظمات الدولية

باء - تشجيع وسائل وطرق تسوية المنازعات بين الدول بالطرق السلمية، بما في ذلك اللجوء الى محكمة العدل الدولية، وإيلاؤها الاحترام الكامل

١ - الاقتراحات المقدمة من الدول من أجل تشجيع وسائل وطرق تسوية المنازعات بين الدول بالطرق السلمية

٤٧ مكررا - أفادت هولندا بأن المحكمة الدائمة للتحكيم قد منحت مركز المراقب لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة وأن ذلك تم جزئيا بمبادرة من هولندا. وكانت هذه المبادرة جزءا من سياسة هولندا التي تستهدف تشجيع إعادة تنشيط المحكمة والمكتب الدولي وتحديث هاتين المؤسستين. وفي هذا الصدد، أجرت وزارة الشؤون الخارجية دراسة حول تطبيق القواعد الاجرائية في إجراءات التحكيم الأخيرة بين الدول. وعلاوة على ذلك فإن اللجنة الاستشارية الهولندية المعنية بمشاكل القانون الدولي قد شددت على ضرورة التقبل الواسع للولاية الإلزامية لمحكمة العدل الدولية. واقترحت أن يمنح الأمين العام سلطة إنشاء لجنة من خمسة من خبراء القانون الدولي يتشاورون مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، نيابة عن الأمين العام، حول مسألة الولاية الإلزامية، بغرض تشجيع الدول التي لم تقبل بعد ولاية المحكمة على قبول هذه الولاية وتشجيع الدول التي وضعت تحفظات واسعة على أن تسحب هذه التحفظات أو تحد منها. وينبغي أن تتألف اللجنة من قانونيين دوليين بارزين ذوي خبرة واسعة في إقامة العدل على المستوى الدولي، مثل أعضاء لجنة القانون الدولي وأعضاء محكمة العدل الدولية. كذلك أشير الى أن التقارير السنوية التي تقدمها لجنة الخبراء الى اللجنة السادسة يمكن أن تكون مفيدة في هذا الصدد.

جيم - تشجيع التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه

٥٩ مكررا - أشارت هولندا الى أنها قامت، في إطار منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، بمبادرة تستهدف استعراض اتفاقية لاهاي بشأن حماية الملكية الثقافية في حالة النزاع المسلح لعام ١٩٥٤. وقد اشتركت مع إيطاليا في تقديم مشروع قرار وافق عليه المجلس التنفيذي لليونسكو. وعلاوة على ذلك فقد عقد حتى الآن اجتماعان للخبراء بشأن هذه المسألة في هولندا.

دال - تشجيع تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تهمهم

٢ - تشجيع تدريس القانون الدولي للطلاب والمدرسين بالمدارس ومراحل التعليم العالي، والتعاون

الدولي لهذا الغرض

٧٥ مكررا- أشارت هولندا الى أن صحيفة Nieuwsbrief Volkenrecht (أخبار القانون الدولي) التي ينشرها معهد Asser تتضمن استعراضا سنويا لمقررات القانون الدولي التي يمكن دراستها في جامعات هولندا. وعلاوة على ذلك، وكجزء من مشروع لخمس سنوات، قدم ٣٠ معهدا جامعييا اشتراكا في مجلة القانون الدولي الهولندية، والكتاب السنوي الهولندي للقانون الدولي، ومجلة لايدن للقانون الدولي. وقامت بتمويل هذا المشروع الادارة العامة للتعاون الدولي بوزارة الشؤون الخارجية. وأشير الى أن مجلة لايدن للقانون الدولي تنشر بانتظام مواعيد محاكم الطلبة التي تنظم في هولندا وفي الخارج لتدريب طلبة القانون والتي يستطيع

الطلاب الاشتراك فيها. كذلك أشارت هولندا الى أن عدة جامعات بها تحتفظ بصلات منتظمة مع جامعات بلدان العالم الثالث، وخاصة فيما يتعلق بتبادل الطلاب والمدرسين. وعلى سبيل المثال فإن قسم القانون الدولي بجامعة غروننغن تحتفظ بعلاقات مع جامعة دار السلام في تنزانيا، كما يحتفظ نفس القسم بجامعة لايدن بعلاقات مع غانا، وجامعة ليمبورغ بعلاقات مع المركز الأفريقي لحقوق الإنسان والدراسات الإنمائية في بانجول بغامبيا، وجامعة لايدن بعلاقات مع جامعة الرأس الغربي في جنوب افريقيا، وجامعة أمستردام بعلاقات مع اثيوبيا. وبالإضافة الى ذلك فإن ثمة فرصا عديدة لطلاب البلدان النامية للاشتراك في مقررات القانون الدولي في هولندا. ومن بين المؤسسات التي تقدم هذه المقررات معهد الدراسات الاجتماعية وأكاديمية لاهاي للقانون الدولي. ويتوافر التمويل لتغطية تكاليف الإقامة. وعلاوة على ذلك فقد نشر الكتاب السنوي الآسيوي للقانون الدولي مرتين في السنوات الأخيرة بتمويل من الإدارة العامة للتعاون الدولي بوزارة الشؤون الخارجية

٣ - تنظيم حلقات دراسية وندوات لخبراء القانون الدولي على الصعيدين الدولي والاقليمي والاشتراك فيها

٨٦ - أوضحت هولندا أنه اعتبارا من عام ١٩٩٥ فصاعدا سيعقد عدد من الحلقات الدراسية التي تتناول القانون الدولي في ذلك البلد، وأن التركيز فيها سيكون على مسألة تسوية المنازعات في إطار عدد من فروع القانون الدولي. وسوف تتناول الحلقة الدراسية الأولى تسوية المنازعات المتعلقة بقانون الفضاء؛ وتبحث الاجتماعات التالية لها القانون الدولي للبحار، والقانون الاقتصادي، والقانون الإنساني، والقانون البيئي، وحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك فسوف تقوم الرابطة الهولندية للقانون الدولي في عام ١٩٩٥ بتنظيم مؤتمر في لاهاي لثالث مرة بالتعاون مع الجمعية الأمريكية للقانون الدولي.

٥ - نشر ممارسات الدول والمنظمات الدولية والإقليمية في ميدان القانون الدولي
١٢٥ مكررا - أشارت هولندا الى أنها قامت، في إطار مجلس أوروبا، بتوجيه النظر الى ممارسات الدول الأعضاء في مجال خلافة الدول ومسائل الاعتراف، وذلك بغرض اعداد منشور عن هذه الممارسات^(١).

٦ - نشر الدول والمنظمات الدولية للصكوك القانونية الدولية والدراسات القانونية
١٣٢ مكررا - أشارت هولندا الى أنه، في إطار الاحتفال بعقد الأمم المتحدة للقانون الدولي، تقوم مجلة لايدن للقانون الدولي بنشر سلسلة من الكتب التي تركز على تسوية المنازعات. وقد صدر بالفعل الكتابان الأولان في هذه السلسلة وهما: أفكار حول تسوية المنازعات الدولية و توهج الشعلة من جديد: آمال جديدة في التحكيم الدولي. أما الكتاب الثالث وعنوانه المحكمة العالمية - دورها مستقبلا في مجتمع دولي متغير فيجري اعداده ويتوقع صدوره في عام ١٩٩٥.

٧ - نشر أحكام وفتاوى المحاكم والهيئات القضائية الدولية وموجزها على نطاق أوسع
١٤٣ مكررا - أشارت هولندا الى أن مجلة Nederlands Juristenblad التي تنشر أسبوعيا استعراضا لأحكام المحاكم في هولندا قد أخذت الآن توجه اهتمامها أيضا الى السوابق التي تقررها أحكام محكمة العدل الدولية، وذلك بالإضافة الى ما تنشره بانتظام عن أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان.

الحواشي

(١) انظر أيضا A/49/323، الفقرة ١٢٦.
